

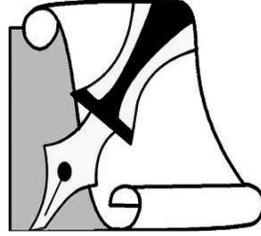


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز للدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

دخلت البلاد مرحلة جديدة مع إعلان رئيس الحكومة حسان دياب تعليق دفع سندات اليوروبوند، التي استحققت اعتبارا من التاسع من الشهر الحالي، وسينتظر لبنان كيفية تلقف الدائنين لهذا الإجراء، في موازاة الشروع في عملية إنفاذية طويلة الأمد، على حد ما جاء في الوعد الحكومي الجديد، الذي اقترن مع قرار التعليق والذي أثار ارتياحا محليا في شكل عام.

وقد جاء هذا الإعلان، بتغطية رئاسية واضحة تجلت في الاجتماع الذي سبق انعقاد جلسة مجلس الوزراء وحضره رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة، وتخلله عرض شامل للمأزق الذي دخله البلد، ومسبباته، وكيفية الانتقال إلى المرحلة العلاجية المطلوبة، وكذلك توجيه لوم شديد بشكل مباشر إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف سليم صفير، على الدور السلبي في إدارة المالية، وكذلك على دور المصارف تحديدا بما يتصل بودائع المواطنين. ويعني هذا الأمر أن سلامة والمصارف باتوا في موقف الدفاع وقد أصبحت المعركة معهم واضحة برغم قوتهم ودعم قوى سياسية وشخصيات عامة لهم.

وعلى صعيد الخطاب داخليا، فقد قاربه الفريق السياسي الذي يقف وراء الحكومة بإيجابية، مع التأكيد على أهمية الدور المنوط بالحكومة في المرحلة المقبلة، ومع الدعوة الى منحها الفرصة للعمل والإنتاج، وتغليب المنطق العلاجي على أي منطق سياسي، يبقى الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعيشها لبنان في دائرة التجاذب والاستثمار المصلحي، ما قد يضيف إليها مزيدا من التعقيدات والمعطلات لأي مسعى أو توجه للمعالجة والإنقاذ.

على أن هذا الفريق يشير إلى أن دياب كان يستطيع أن يتوسع أكثر في موضوع الكهرباء والسرعة في معالجته. لكن المهم اليوم هو القيام بخطوات سريعة، وضمن مهلة لا تتعدى أسابيع عبر إجراءات وإصلاحات عاجلة تحصن البلد اقتصاديا وماليا.

الواضح أن المرحلة المقبلة هي مرحلة دقيقة تتطلب الشروع بالعمل بكل جدية، والأهم هو الالتزام بالوعد وتطبيقها، على أن تنتهي مرحلة الوعد لتبدأ مرحلة تنفيذها.

وخلافا لأجواء الموالاة، فقد كان صدى ما أعلنه دياب شديد السلبية فيأوساط المعارضة في شكل عام، وعلى وجه الخصوص لدى تيار المستقبل الذي وجه دياب في خطابه انتقادا مبطنا إلى رئيسه سعد الحريري. كما أن المتضررين من الواقع الجديد وجهوا الانتقاد إلى دياب عبر القول أن خطابه مثل سقطة تجاهل فيها الواقع وجهل فيها الشركاء الأساسيين والمتسببين الفعلين بهذه الأزمة، ليعيدوا الاتهام حول حكومة اللون الواحد التي يهيمن عليها حزب الله.

يشير هؤلاء إلى أن الكلمة التي ألقاها رئيس الحكومة لم تكن بحجم المأزق الذي يعيشه البلد وقد خلت من أي إشارة إلى الإصلاح الذي لم يرد في متن الكلمة. وبينما تحدث دياب عن الانقسام السياسي ودعا إلى أن تتم مؤازرة الحكومة والتضامن معها، هو قدم خطابا سياسيا هجوميا على القوى السياسية، وحمل المسؤولية عليها بأنها هي التي سببت هذه الأزمة خلال السنوات الثلاثين الماضية. ويسأل هؤلاء: هل إن الذين يدعمون حكومته اليوم، ويشكلون جزءا أساسيا فيها حاليا، ألم يكونوا شركاء في تلك الحقبة؟ وعلى صعيد تعليق دفع السندات، وإشارته بالسلب إلى المصارف، أين هي خطته الانتقادية؟ وإذا كانت جاهزة فلماذا لم يعلنها؟ وإذا لم تكن جاهزة فلماذا تأخر بها؟ وهل ثمة مجال لتضييع الوقت بعد؟

على أن أكثر الناقلين على بيان دياب هو بالطبع الرئيس سعد الحريري الذي أصدر بيانا عبر تيار المستقبل عبّر فيه عن شعوره بالاستهداف لمشروعه وامتدادا للحريرية السياسية.

وبدأت لغة المستقبل، الذي انخرط في معارضة للحكومة من اللحظة الأولى لكن من دون لهجة حادة ومن دون استهداف رئيسها، بالتصاعد عبر رفض ما سمته بروحيات الاستئثار والاستقواء والنهم للسلطة والشراسة في اقتناص المواقع والأدوار، وفي ذلك الاستهداف الاول لدياب الذي بات يكرر تنصله من "تركة الماضي" الباهظة على البلد.

وبات الحريري أمام الدفاع عن الماضي من ناحية، ومحاولة التماهي مع مطالب الانتفاضة الشعبية من ناحية أخرى. وبكلامه عن حديثي النعمة وعن العقد السياسية والنفسية والشخصية وممارسة أعلى درجات الكيدية السياسية تجاه الخط الذي يمثله رفيق الحريري، بات زعيم المستقبل على صدام مباشر مع دياب وحلفائه في الوقت الذي يستمر فيه بتحييد حزب الله.

إنبرى الحريري للدفاع في مواجهة الانقلاب على النموذج الاقتصادي اللبناني، مشيراً إلى عدم عزل الأزمة الحالية عن السياسات العامة للدولة وعن المسار الطويل لتعطيل المؤسسات ومسلسل الحروب والأزمات التي اندلعت في الداخل والمحيط.

هو هجوم "مدوزن" على الأخصام جميعاً، ولا يبدو أن الحريري سيتمكن من تحييد نفسه في وجه الهجوم على تركة الماضي الذي التزم خلاله جنبلاط الصمت كونه ممثل في الحكومة، كما أن الرئيس نبيه بري يعتبر نفسه غير معنياً به.

لكن هجوم الحريري المضاد هو دفاع عن المصارف أيضاً مع رفضه تحميل السياسات الاقتصادية والمصرفية تبعات الانهيار الذي آلت إليه الأمور، ما اعتبر أنه يشكل قمة التهرب من المسؤولية التي تقع على كاهل الطاقم السياسي بكل فصائله وامتداداته الداخلية والخارجية.

وفي موضوع اليوروبوند، كان صوت الحريري هو الأعلى في انتقاد قرارات شعبية لا تأخذ في الاعتبار الارتدادات المالية والاقتصادية في ظل افتقاد رزمة متكاملة من الإجراءات المالية والنقدية والاقتصادية وخطة طوارئ. لا بل إن الحريري ذهب إلى التحذير من أن تشكل التوجهات الحكومية التي انبثقت عن اجتماعات بعثا السياسية والاقتصادية، رسالة سلبية إلى المجتمع الدولي والجهات المعنية بمساعدة لبنان، ملمحاً بذلك إلى مؤتمر سيدر.

من ناحيته، يسقط الانتقاد للخطاب الذي خرج به دياب نفسه على موقف مجموعات الحراك المدني وكل من يشكل جزءاً من الاعتراض الشعبي على السلطة عامة والحكومة تحديداً.

بالنسبة إلى هؤلاء، هم لم يكونوا في انتظار ما ستخرج به الحكومة ورئيسها حولسندات اليوروبوند، أو غيرها من المقررات، فقد اتخذ القرار منذ زمن حيال الحكومة وطبيعتها والسلطة السياسية في ظل افتقاد تام للثقة مع الطبقة الحاكمة.

وبالنسبة إلى الرأي الغالب في الحراك، لاعذر لدياب إذا ما تلقف كرة النار وتراكت الأزمات لكي تنفجر في وجهه، وبينما يخشى الجميع أن تكبر هذه الكرة في الأسابيع المقبلة وتتعمق الأزمات ما سيعني المزيد من الاحتجاجات الشعبية وحتى خطر النزوع نحو العنف الأمني والاجتماعي، فقد اعتبر الحراك أن الخطاب الأخير لدياب جاء ليعمق من تلك المخاوف، برغم محاكاته في الشكل لخطاب الإنتفاضة وتحديثه وكأنه واحد من المنتفضين.

لكن الخطاب سحب فتيل المزيد من إشعال غضب الناس والذين كانوا يخشون الخضوع لمنطق دفع اليوروبوند وحتى جزئيا. وناهيك عن أن المفاوضات مع الدائنين قد لا تفضي إلى شطب ديون وإنما مبادلتها بديون أخرى، إلا أن خطاب دياب جاء إنشائيا وتوصيفيا من دون تقديم الحلول، حسب الحراك الذي سرعان ما أعرب عن عدم رضاه عما سمعه من رئيس الحكومة الذيلم يترجم الوعود عمليا واكتفى بتقديم أمان كاذب للناس.

لذا، سيستمر الناشطون في الحراك في نشاطاتهم وستكون حافلة، وسيتحركون أمام القضاء للضغط في سبيل عدم التراجع عن التشكيلات القضائية وإقرار قانون استقلالية القضاء الذي يقبع في اللجان النيابية، في موازاة التحركات على صعيد قضية الإتصالات وفي وجه ظلم المصارف .

لذا، فإن عدم دفع اليوروبوند جاء بفعل ضغط الشارع، وإلا فإن الوضع كان ليسوء أكثر بكثير، علما بأن القرار الذي قد يؤدي الى تفهقر تصنيف لبنان في المؤسسات الدولية، ربما شكل مخرجا لدياب نفسه الذي أعلن ان احتياطات لبنان من العملات الصعبة قد بلغ مستوى

حرجا وخطيرا، ويشير البعض بين يسار الحراك الى أن قرار تعليق سداد الاستحقاق المقبل هو في مثابة إعلان الإفلاس المؤجل .

في كل الأحوال بات لبنان بلدا متعثرا بالنسبة الى كثيرين، يأتي ذلك في الوقت الذي يرى فيه الحراك المعركة الدائرة بين بعض أقطاب السياسة والمصارف كونها لعبة مصالح بما أن الجميع في منظومة واحدة. وسيكون الصراع قاسيا بين السلطة والمصارف التي يريد بعض أركان السلطة إعادة هيكلة قطاعها، وهذا يعني تخفيض ميزانيات مصرف لبنان والمصارف حيث لسياسيين مصالح عميقة. وتبدو الحكومة في سباق مع الزمن وعليها مقارعة صعاب عديدة تهم الناس وعلى رأسها تدهور سعر الليرة والغلاء الفاحش في الأسعار التي لا رقابة فعلية عليها. وستجاهد الحكومة للظفر بمساعدات حقيقية دولية أو عربية لوقف الإنهيار، ويسخر بعض من في الحراك من عدم دفع الحكومة لليوروبوند بالقول إنها انضمت اليهم في حملة "مش دافعين".

في هذه الأثناء، أمام الحكومة فرصة للعمل في ظل مهلة سماح منحها إياها الشارع ومعه المعارضة، وقد بدأت هذه المهلة تنفذ ما من شأنه أن يضع الحكومة في موقف حرج في الوقت الذي يتربص فيه كثيرون لها.

وستلجأ الحكومة كخطوة تلي إعلان تعليق سداد المستحقات ببدء التفاوض مع المقرضين، وخلال التفاوض على الدولة ان تقدم خطتها المالية والاقتصادية لتظهر للمقرضين انها تعمل على وضع الديون على نحو مستدام بالنسبة الى الناتج المحلي .

ويتردد أن بدء مفاوضات إعادة هيكلة الدين بشكل رسمي بين لبنان وحملة السندات سيكون في الاسابيع القليلة المقبلة. علما أن المصارف اللبنانية، وهي حائز كبير على الدين السيادي، مستعدة لإجراء محادثات مع الدائنين الأجانب، في ظل سعي الحكومة الى إعادة هيكلة الدين.

لكن لا يوجد جدول زمني بعد لإعادة الهيكلة، ومن المتوقع أن تبدأ المحادثات مع الدائنين الأجانب ببطء .

ويلفت متابعون للشأن الحكومي إلى أن قرار الحكومة بعدم السداد الذي حاز على تفهم خارجي، سيدفعها إلى التحرك على محورين، الأول مع الدائنين، عبر الدخول فوراً في مفاوضات معهم، وعلى قاعدة أن لبنان لا يتهرب من التزاماته، بل إن ظروفًا قاسية يمر بها حتمت اللجوء إلى هذا القرار. أما المحور الثاني، فهو داخلي، عبر جعل الحكومة في هذه الفترة خلية عمل متواصل، تنتج منها خطوات سريعة، ومن خلال جلسات مكثفة لمجلس الوزراء، تنتهي إلى قرارات حاسمة في المجالات كافة.

### مبارزة قضائية سياسية

في موازاة ذلك، توقف الجميع أمام كباش مستجد بين بعض الطبقة السياسية والقضاء مع المصارف.

وقد أتى القرار الذي اتخذته القاضي علي إبراهيم في حق المصارف ليثبت مرة جديدة أن القطاع المصرفي يمثل قوة لا يستهان بها في البلد ومصالح لفئة واسعة من النافذين، لكن الصحيح أيضاً أنها المرة الأولى التي يهز فيها القضاء العصا للمصارف في هذا الشكل، وهو ما تبعه كلام لدياب حول إعادة هيكلتها لم يكن واضحاً وسيكون على الأيام المقبلة كشف مكنونه.

والواقع أنه كان قراراً مفاجئاً للنائب العام المالي قضى بوضع إشارة منع تصرف على أصول 20 مصرفاً لبنانياً، وإبلاغه إلى المديرية العامة للشؤون العقارية وأمانة السجل التجاري وهيئة إدارة السير والآليات وحاكمية مصرف لبنان وجمعية المصارف وهيئة الأسواق المالية، مع تعميم منع التصرف على أملاك رؤساء مجالس إدارة هذه المصارف.

وقد اتخذ القرار في شأن تحويل الأموال إلى الخارج، بعد 17 تشرين الأول، والتي قاربت 2.3 مليار دولار كما تردد. وتركز التحقيق على أمور أخرى، أبرزها عدم تمكين المودعين من السحب بالدولار من حساباتهم ووقف عمليات التحويل إلى الخارج للمودعين، والتثبت مما إذا كانت المصارف قد التزمت بزيادة رأسمالها لدى مصرف لبنان، إضافة إلى موضوع الهندسات المالية وبيع سندات اليوروبوند اللبنانية إلى الخارج.

والواقع أنها كانت خطوة جريئة وإن تأخرت، لكنها ووجهت بحملة مكثفة من الضغوط من قوى سياسية هبت لحماية المصارف. وقد تسللت القوى التي أفشلت القرار عبر قرار مقابل من مدعي عام التمييز غسان عويدات، عبر ثغرة هامة. فقد اشتمل قرار ابراهيم على منع التصرف في الاصول الخاصة بالمصارف ورؤساء مجالس ادارتها. وهو لم يحدد منع التصرف أو الحجز الاحتياطي بالاصول الثابتة. اي الاملاك المنقولة وغير المنقولة لاصحاب المصارف او رؤساء مجالس ادارتها. فترك الكلمة عامة جعل التفسير يذهب في اتجاه التعامل مع اموال المودعين على انها من الاصول. اذ ان القانون العام الناظم للعمل المصرفي يجعل اموال المودعين التي تضعها المصارف في المصرف المركزي، تنتقل من صفة التزامات المصارف تجاه مودعيها، الى صفة اصول المصارف لدى المصرف المركزي . وبالتالي، جاء هذا القرار ليمنع على المصرف المركزي اعطاء المصرف حتى الاموال الخاصة بالمودعين. وهو ما يعني عمليا، جعل اموال المودعين اسيرة قرار منع التصرف، عدا عن كون تجميد العمل بهذه الاصول، يتيح لمصارف المراسلة الاجنبية التوقف عن التعامل مع المصارف اللبنانية .

انطلاقاً من هنا، دارت حملة عارمة من الهجمات من قبل سياسيين واقتصاديين واعلاميين عبر هذه الذريعة الوحيدة التي لجأ اليها هؤلاء مع اكبر عملية ضغط على القضاء لإجبار النائب العام التمييزي على إصدار قرار بتجميد العمل بقرار النائب العام المالي. وهو قرار سينعكس سلباً على كل عمل النيابة العامة المالية في الفترة القليلة المقبلة، خصوصاً أن الجميع

كان على دراية بأنه كان سيتم استدعاء واستجواب قسم آخر من الطبقة النافذة ماليا واقتصاديا، والتي تتركز على المتعهدين والمقاولين الذين عملوا مع الدولة، ومن بينهم لوبي النفط وغيرها.

والحال أن مواجهة القرار لم تتبع من فراغ، بل هي صرخة خوف من كون قرار النائب العام المالي، قد يفرض مراجعة غير مسبوقة لكيفية هدر مئات المليارات من الدولارات من اموال الدولة واموال المودعين .

على أنه كان متوقعا من أركان في الطبقة السياسية أن يهّبوا في وجه القرار الأول من ابراهيم، مثل الرئيس سعد الحريري والنائب السابق وليد جنبلاط وقوى أخرى، وتوقف كثيرون عند تأييد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون للقرار المقابل لابراهيم .

ويشير مراقبون إلى أن عون قد وضع قرار ابراهيم في إطار ضغط من قبل رئيس مجلس النواب نبيه بري في وجه العهد، وقد طلب، بعد اتصال من رئيس جمعية المصارف سليم صفير من المدعي العام التمييزي تجميد القرار، ليخرج عويدات مستفيدا من ثغرة قرار ابراهيم ويشير الى تلقيه معلومات بأن السلطات المالية الدولية باشرت إيقاف التعامل مع المصارف والهيئات المالية اللبنانية وفرضت ضمانات للعمل معها. لذا قرر تجميد القرار المتخذ ومفاعيله إلى حين درس تأثيره على النقد الوطني وعلى المعاملات المصرفية وعلى أموال المودعين وعلى الأمن الاقتصادي. وقد تردد أيضا أن دياب استدعى عويدات وأبلغه بضرورة التراجع عن القرار، برغم أن أوساط رئيس الحكومة تؤكد أن الاخير طلب من عويدات تعديل القرار وفق هذه المعطيات لا إلغائه أو التراجع عنه، ليحمي أموال المودعين.

على أن التيار الوطني الحر نفسه لا يبدو محرجا من انتقاد قرار ابراهيم تحت عنوان حماية المودعين، معتبرا ان من الضروري حماية القطاع المصرفي، برغم دعوته إلى إعادة هيكلة

هذا القطاع وشنه الهجوم تلو الآخر على حاكم مصرف لبنان وهو يشير إلى أن موقف عون لا يعني معارضة القرار بقدر توضيحه حيال أموال المودعين .

### موقف ججع من حزب الله؟

توقف مراقبون عند تعديل ظاهر في موقف زعيم القوات اللبنانية سمير ججع، يربطه البعض باللحظة السياسية القائمة اليوم في البلاد وبدء العد العكسي للانتخابات الرئاسية بعد تبقي أكثر بقليل من سنتين ونصف على ولاية عون الرئاسية.

وإذا كان الأمر سابقاً لأوانه كون لتلك الانتخابات، إن جرت، مرهونة بظروفها الداخلية والخارجية، فقد ربط أخصام القوات موقف ججع الأخير من تحييد حزب الله ورجبته في تقريب المسافة السياسية معه وطموحه الرئاسي، وإن كان الأمر شبه مستحيل في هذه اللحظة السياسية إذا ما تم ربطه بالطموحات الرئاسية لججع .

وخلال اللقاء في قلعته الأمنية والسياسية في معراب الذي دعا إليه مندوبي المواقع الإلكترونية في لبنان، أدلى ججع بمواقف فيها بعض التعديل عن تلك السابقة في المضمون والمصطلحات .

ويتهم من هم على يمينه سياسياً، ججع بأنه اتخذ قراراً استراتيجياً يربط النزاع مع حزب الله، لا بل أكثر من ذلك، تحييد الحزب والتوقف عن المطالبة بنزع سلاحه، أو تحميله مسؤولية كل الخراب الذي يعيشه لبنان كما كان دأبه وغيره في السابق وذلك في سبيل الرئاسة التي لا يمكن لطامح أن يصل إليها من دون أن يتفاهم مع الحزب .

كان لافتاً أن ججع شدد خلال اللقاء وأمام الجميع بأن مواجهة حزب الله ليست أولوية، وأن الأولوية حالياً هي للموضوع الاقتصادي في سبيل الهروب إلى الأمام. لا بل أنه حاجج بذلك

سائليه من المستغربين لهذا الأمر، وأحيانا بسخرية عبر دعوة هؤلاء إلى الذهاب لنزع السلاح من الحزب وسيكون مؤيدا لهم!

كان جعجع حاسما بأن لا صراع مع حزب الله، وبين ثنايا كلماته كمنت نيته في إفهام الجميع بصعوبة نزع السلاح. لا بل إن زعيم القوات الذي سبق وأشاد بوزير الصناعة قبلها، أعلن القبول بحل اقتصادي من دون صندوق النقد الدولي وقال علنا أنه حل "تحت سقف كلام (الشيخ) نعيم قاسم."

وفي موضوع جلب اتهامات كثيرة للحزب يتعلق بالمعابر غير الشرعية، كان مفاجئا تأكيده ضرورة وقف التهريب من الجمارك في المرفأ، وإقفال معابر التهريب الحدودية مع سوريا، لافتا الى انها 10 إلى 15 معبرا فقط، داعيا إلى ترك المعابر العسكرية الى مرحلة لاحقة مشيرا الى ان الاله اليوم هما مرفأي طرطوس واللاذقية، اللذين تعبر بضائعهما إلى لبنان لتنافس البضائع المجرمة في السوق اللبنانية.

مواقف جعجع تأتي في لحظة يبدو لبنان مطالبا خلالها بالضغط لمحاصرة حزب الله، على طاولة العقوبات الأميركية حيناً، والانفضاض العربي عن لبنان أحيانا.

وذهب جعجع إلى اعتبار، ردا على سؤال، أن المواجهة مع حزب الله حاليا تعني حربا أهلية. وهو أكد على أهمية إنهاء عون ولايته الرئاسية في الكامل منعا لوصول رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الى الرئاسة.

والحال أن مواقف جعجع أدت إلى انتقادات داخل الأروقة المغلقة في صفوف معسكره السابق، تحديدا بقايا ما كان يعرف بقوى 14 آذار، وذهب البعض الى اعتبار انها نسخة جديدة من زعيم القوات يدشن بها المرحلة المقبلة.

لكن القواتيين يدافعون بقوة عن زعيمهم وينفون عنه أية مراجعة لمواقفه. وينطلق هؤلاء من واقعة أن الأمور في البلاد بلغت درجة من السوء إلى حد يجب معه وضع الأولويات، متهمين مروجي تراجع جعجع عن مواقفه بالشعبوية عبر طرح عنوان التغيير الاستراتيجي لمواقفه.

وتؤكد القوات أن جعجع قدم الحلول للمصائب القائمة، وليس ربط النزاع مع حزب الله أو الدعوة إلى التحييد والتوقف عن المطالبة بنزع السلاح. هي مسألة أولويات داهمة تتعلق بالوضع الاقتصادي والمعيشي والمالي والصحي للبنانيين. أما ربط النزاع، فجعجع لا يزال شبه وحيد في المواجهة السياسية مع حزب الله، حيث يجب وكما يجب على حد قولهم.

وهم يراجعون، للدلالة على موقفهم، ردود زعيم القوات السابقة على كلام الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله وآخرها في شهر شباط الماضي، عبر مطالبته بنزع الغطاء عن حلفائه ومحاربة الفساد بالفعل لا بالقول فقط، والانسحاب من مشاكل المنطقة ووقف تدخله في اليمن وغيرها من الدول، وتسليم سلاحه الى الدولة اللبنانية التي عليها استعادة قرارها الاستراتيجي .

لكن مهما كان الأمر، يبدو من الواضح أن جعجع قد أضفى تغييرات في المضمون والشكل في خطابه، وربما يلجأ الى الموقف الذي يناسب اللحظة السياسية. طبعاً، ينفي هؤلاء ان يكون جعجع طامحا لسبب شخصي بالرئاسة وهم يذكرّون بما يسمونه التضحيات التي بذلها لإنقاذ البلد من الفراغ المستمر لنحو سنتين، وتنازله عن طموحه الشخصي المشروع، علما أنه كان يحوز على تأييد معظم الأطراف الداخلية والخارجية، فدعم ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة "التي كانت مستحيلة عليه لولا ذلك".

لكن ليس في مقدور القواتيين نفي أقوال جعجع التي خرج بها أمام الجميع وهم يقرون بأن لا قدرة اليوم على مواجهة الحزب ونزع سلاحه. وفي مجالسهم الداخلية، يضيفون الكثير على ما ذهب اليه جعجع مراعاة للسلم الأهلي.

يؤكد القواتيون أن مواقف جعجع تأتي نتيجة إحساسه بالمسؤولية كونه رجل دولة بنظرهم، فمن غير المفيد التحجر في الموقف في الوقت الذي تمر فيه البلاد بأزمة كبيرة .

على أن أقوال جعجع حول الرئاسة والمساعدات الخارجية من صندوق النقد بقيت من دون أجوبة، ما يعني أنها لم تكن زلات لسان من قبل جعجع بل هي موقف رسمي من القوات اللبنانية.

وهنا يكمن السؤال: هل تفتح صفحة جديدة، بغض النظر عن ماهيتها، بين القوات وحزب الله؟

### معارضات للسلطة؟

في هذه الأثناء، يجهد كثيرون من أخصام الحكومة لتطويقها ومن يدعمها، لكن ليس هناك اتفاق نهائي حول ماهية الصيغة التي سيعتمدها هؤلاء، ناهيك عن وحدتهم غير الناجزة كون الأمر يقتصر على الرئيس سعد الحريري وبقايا قوى 14 آذار.

وبينما يطرح مقربون من الحريري إنشاء معارضة شاملة لقوى مختلفة في السياسة الداخلية ينخرط فيها أيضا بعض من هم في 8 آذار، شرعت شخصيات وتيارات متنوعة طائفا ومناطقيا لإنشاء تجمع جديد، يحمل الاهداف نفسها لقوى 14 آذار وقت النشوء، لكن من دون تأثير فعلي على الارض.

ومن الواضح أن هذا التجمع تحت إسم "حركة المبادرة الوطنية 2020" يحمل توجهها مضادا لحزب الله والعهد كما يحمل انتقادات كبيرة للمحور التركي في المنطقة. وهذا ما يدفع الى اعتباره انعكاسا للخارج الاميركي والسعودي، خاصة وأن المتحدث باسمه هو النائب السابق فارس سعيد الذي كان الناطق بإسم الامانة العامة لقوى 14 آذار قبل انفراط عقدها.

ويبدو أن بعض الناشطين في الحراك الشعبي سيؤدون دورا كبيرا في هذا التجمع ما يشير الى بعض توجهات ذلك الحراك غير البعيدة عن الخارج.